تيسير
Tayseer

لجنة حكومية تدعم القطاع الخاص لتحقيق الازدهار.
إجراءات **أسهل**. أداء **أفضل**.
www.tayseer.gov.sa

WORLD ECONOMIC FORUM

المملكة تحقق أول تقدم في تقرير التنافسية العالمي منذ 6 أعوام

حققت المملكة المرتبة 5 عالمياً في مؤشر التوجه المستقبلي للحكومة

THE WORLD BANK

البنك الدولي:

المملكة تُحقّق المرتبة الرابعة على مستوى مجموعة العشرين في إصلاحات بيئة الأعمال

إجراءات **أسهل**. أعمال **أفضل**.

مهما حاولوا كبح جهودنا؛

لن نتوقّف

فوق هام السحب

السعودية أولا

معا سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعا مزدهرة قوية تقوم على سواعد أبنائها و بناتها و تستفيد من مقدراتها

ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

تقدم لكم اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير»العدد العاشر من النشرة الشهرية، وفيها تغطية خاصة للتقارير الدولية التي صدرت خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨م، والمراتب التي حصدتها المملكة في هذه التقارير الدولية،

كما ندعوكم للتعرف على المنهجية الجديد لتقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

لجنة «تيسير»:

-اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير» التي تم تشكيلها بقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (36/9) بتاريخ 1436/11/18.

-تعمل 20 لجنة فرعية تحت مظلة «تيسير» حيث تختص كل لجنة بمجموعة من الإصلاحات والتوصيات لتحسين بيئة الأعمال في المملكة.

أهدافنا :

١. تنفيذ الأوامر السامية والتوصيات والتوجيهات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص.
٢. جعل المملكة من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.
٣. التحليل الدوري لإجراءات وخدمات الجهات الحكومية ورفع كفاءتها.
٤. زيادة فعالية التواصل مع القطاع الخاص في المملكة وإشراكه في صنع القرار.

توصيات «تيسير»:

نعمل على أكثر من 300 مبادرة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص في المملكة.

اللجان الفرعية في تيسير

بدء وممارسة النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	كفاءة سوق العمل
تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	دفع الضرائب	التعليم والتدريب
التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تعزيز أسس المنافسات الحكومية	التسجيل العيني للعقار
حماية أقلية المستثمرين وشفافية الانظمة	تسوية حالات الإفلاس	الإعلام ودعم اللجان	تطوير السياسات الاستثمارية
اللجنة الوطنية للتراخيص الاستثمارية	الصناعة	البنية التحتية	لجنة القطاع غير الربحي

مشاركات «تيسير»

شاركت «تيسير» في المؤتمر الدولي الأول للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA18)

التحكيم المؤسسي: أهميته وتأثيره في التحول الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وذلك برعاية وحضور معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، ومعالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني. حيث كان الهدف من إقامة المؤتمر إبراز المكانة الدولية لصناعة التحكيم في المملكة، وتعزيز جسور الحوار مع المرافق العدلية والقضائية الأخرى محليًا ودوليًا، وتسليط الضوء على أهمية التحكيم المؤسسي في التحول الاقتصادي وفي تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. واستعرضت تيسير من خلال المعرض المصاحب للمؤتمر أبرز الإصلاحات التي تمت لتحسين بيئة الأعمال.

ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي (GCR) لعام 2018م

(المنتدى الاقتصادي العالمي)

نبذة عن المنتدى الاقتصاد العالمي:

يعد المنتدى الاقتصاد العالمي منظمة دولية مستقلة تسعى لتعزيز الواقع العالمي عبر تمكين تفاعل قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الأكاديمي، والمفكرين وصناع القرار لتشكيل أجندات عالمية وإقليمية وأجندات للقطاعات الصناعية. وتأسس المنتدى كمنظمة غير ربحية في عام 1971، ويقع مقره الرئيس في مدينة جينيف السويسرية. ولا يرتبط المنتدى بأي مصالح سياسية أو يوالي حزب أو قومية محددة.

المملكة تحقق أفضل تقدم في تقرير التنافسية العالمي منذ 6 أعوام

2018 الترتيب الجديد 39

ترتيب المملكة:

حققت المملكة العربية السعودية أول تقدم في تقرير التنافسية العالمي (GCR) للعام 2018م الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، حيث حلت بالمرتبة 39 من أصل 140 دولة ويشكل هذا التقدم أول تقدم للمملكة في الترتيب منذ العام 2012م.

منهجية تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصاد العالمي:

منهجية جديدة:

إن تقدُّم ترتيب المملكة جاء بالرغم من تغيير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لمنهجية تقرير التنافسية وزيادة عدد الدول لتصبح 140 دولة، إذ أدّى هذا التغيير إلى تأثر ترتيب العديد من دول العالم ومنها المملكة، حيث اعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في منهجيته الجديدة على 98 مؤشراً لقياس تنافسية الدول لعام 2018م، منها 64 مؤشرًا تم استحداثها مؤخرًا، بينما كانت المنهجية السابقة تعتمد على 114 مؤشرًا لقياس التنافسية.

إن تغيير منهجية التقرير شملت أيضًا تغيير آلية جمع البيانات، حيث كانت «الاستبيانات» -التي تُعد إحدى أدوات جمع بيانات التقرير- تُمثل 70% من نتائج التقرير من حيث الاعتماد عليها، بينما يُعتمد في نتائج التقرير على «المصادر والإحصاءات الدولية» بنسبة 30% غير أن المنهجية الجديدة جاءت عكس ما كانت عليه سابقًا، بحيث أصبحت «الاستبيانات» تُمثل 30% بينما «المصادر والإحصاءات الدولية» 70%.

ووفقًا للمنهجية السابقة فقد احتلت المملكة في العام 2017م المرتبة 30 من أصل 137 دولة، وبعد تطبيق المنهجية الجديدة أصبحت المملكة في المرتبة 41 للعام 2017م.

The Global Competitiveness Report 2018

WORLD ECONOMIC FORUM

COMMITTED TO IMPROVING THE STATE OF THE WORLD

ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي (GCR) 2018

المصدر

يصدر من المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بشكل سنوي ويقارن 140 دولة

الهدف

مساعدة متخذي القرار في تحديد نقاط القوة والضعف عند تصميم إستراتيجيات النمو الاقتصادي ورفع التنافسية

الترتيب الجديد 2018

تقدمت المملكة من المـرتبة 41 إلــى المرتبة 39

تقدُّم المملكة في تقرير التنافسية العالمي لأول مرة منذ عام 2012.

احتلت المملكة المرتبة 5 في مؤشر التوجه المستقبلي للحكومة

WORLD ECONOMIC FORUM

تقرير التنافسية العالمي 2018

الترتيب الجديد **39**

المملكة من ضمن أفضل 20 دولة في المؤشرات التالية

1 عالميا
محور استقرار الاقتصاد الكلي مع 30 دولة

5 عالميا
حوكمة المساهمين والأول على مستوى الخليج

2 عالميا
مؤشر جودة شبكة الطرق

5 عالميا
التوجه المستقبلي للحكومة

1 عالميا
ديناميكيات الدين مع 35 دولة اخرى

1 عالميا
التضخم مع 73 دولة اخرى

13 عالميا
موثوقية خدمات الشرطة

16 عالميا
الناتج المحلي الإجمالي

17 عالميا
القروض المتعثرة والأولى على مستوى دول الخليج

18 عالميا
متوسط العمر المتوقع في المدارس

---

18 عالميا
تنوع القوى العاملة

18 عالميا
المرونة في تحديد الأجور

18 عالميا
تكاليف الجريمة المنظمة على الأعمال

17 عالميا
أثر الإعفاءات الضريبية والدعم المالي على تشويه المنافسة

20 عالميا
عبء التشريعات الحكومية

20 عالميا
نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي

قدمت 51 إصلاحاً على جميع المؤشرات

المملكة تُحقّق **المرتبة الرابعة** على مستوى مجموعة العشرين في إصلاحات بيئة الأعمال

حقّقت المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة من حيث عدد الإصلاحات التي ستساهم في تحسين بيئة الأعمال على مستوى مجموعة دول العشرين.

جاء ذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2019م الصادر اليوم عن مجموعة البنك الدولي والذي ينشر في شهر أكتوبر من كل عام حيث تقدمت المملكة هذا العام في 4 مؤشرات مرتبطة بتقرير ممارسة الأعمال، وهي «**مؤشر حماية أقلية المستثمرين، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر التجارة عبر الحدود**».

وتحقق تقدم المملكة في أربعة مؤشرات في تقرير سهولة ممارسة الأعمال في الترتيب للعام 2019 م مقارنة بالعام الماضي 2018م حيث شهد مؤشر إنفاذ العقود التحسن الأكبر في ترتيب المملكة مرتفعاً من المرتبة (83) إلى المرتبة (59)، كما تحسن مؤشر حماية أقلية المستثمرين من المرتبة العاشرة إلى السابعة على مستوى العالم حائزاً على الترتيب الأول على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك ارتفع مؤشر التجارة عبر الحدود من المرتبة (161) إلى المرتبة (158)، ومؤشر استخراج تراخيص البناء من المرتبة (38) إلى المرتبة (36).

وحافظت المملكة في تقرير هذا العام على المرتبة (92) من أصل (190) دولة تتنافس سنويًا لتكون من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال، حيث قدّمت المملكة (51) إصلاحًا على مستوى جميع المؤشرات التي يقيسها التقرير، وسيكون لهذه الإصلاحات الأثر الإيجابي على ترتيب المملكة خلال الثلاث سنوات القادمة حسب آلية قبول الإصلاحات من البنك الدولي.

تقرير سهولة ممارسة الأعمال

THE WORLD BANK

2019 ترتيب المملكة 92

حقّقت المملكة المرتبة الرابعة من حيث عدد الإصلاحات التي ستساهم في تحسين بيئة الأعمال على مستوى مجموعة دول العشرين

هدف التقرير

يهدف تقرير ممارسة الأعمال إلى مقارنة مستوى سهولة ممارسة الأعمال بين 190 دولة، ويتكون التقرير من (10) مؤشرات فرعية ترتبط بشكل مباشر ببيئة الأعمال.

مصادر المعلومات

الأول : الاطلاع على الأنظمة والإجراءات الحكومية ولوائحها.

الثاني: استطلاع رأي القطاع الخاص وجمع معلومات الوقت والتكلفة وعدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العمليات.

مؤشرات تحسنت

المملكة في المرتبة 7 على مستوى العالم والأولى على مستوى الخليج في مؤشر حماية أقلية المستثمرين.

المملكة حافظت في تقرير هذا العام على المرتبة (92) وذلك من أصل (190) دولة تتنافس سنويًا لتكون من أفضل الدول في سهولة ممارسة الأعمال.

قدّمت المملكة (51) إصلاحًا على مستوى جميع المؤشرات التي يقيسها التقرير، وسيكون لهذه الإصلاحات الأثر الإيجابي على ترتيب المملكة خلال الثلاث سنوات القادمة حسب آلية قبول الإصلاحات من البنك الدولي.

بيان صحفي 2018/10/31
البنك الدولي

THE WORLD BANK

تقرير سهولة ممارسة الأعمال

المملكة العربية السعودية تواصل جهود الإصلاح الشامل لتحسين مناخ الأعمال

الرياض 31 أكتوبر،2018: تقول مجموعة البنك الدولي في تقريرها الذي صدر اليوم بعنوان ممارسة أنشطة الأعمال 2019: التدريب من أجل الإصلاح، إن المملكة العربية السعودية مستمرة في جهودها لتحسين مناخ الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية.

وفي العام الماضي، قلّصت المملكة العربية السعودية الفجوة بينها وبين أفضل البلدان أداء عن طريق تحسين درجتها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لتبلغ 63.5 نقطة. وعلى وجه التحديد، اقتربت المملكة من تحقيق سبعة من المؤشرات العشرة الرئيسية لممارسة أنشطة الأعمال - بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، وحماية أقلية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود.

أبرز ملامح الإصلاحات الرئيسية:

- تقوية سبل حماية أقلية المستثمرين بوضع قواعد واضحة لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة، وزيادة دور المساهمين في القرارات الرئيسية. وحلت المملكة العربية السعودية في المركز السابع في الترتيب العالمي في مجالحماية أقلية المستثمرين ، كما أنها حصلت على الدرجة الكاملة (10) على مؤشر مدى شفافية الشركات.
- تحسين انتظام وموثوقية إمدادات الكهرباء من خلال تطبيق نظام تعويض جديد لتحفيز شركة تقديم خدمات المرافق على تحسين درجة موثوقية خدماتها. وسجَّلت المملكة العربية السعودية 6 نقاط من أصل 8 على مؤشر مدى الاعتماد على إمدادات الكهرباء وشفافية التعريفة، وهي درجة أعلى من المتوسط البالغ 4.2 لمنطقة مجلس التعاون الخليجي على هذا المؤشر.
- سهَّلت السلطات السعودية إجراءات التصدير والاستيراد مع إطلاق نافذة إلكترونية واحدة جديدة وتمديد ساعات عمل مصلحة الجمارك في ميناء جدة. ونتيجة لذلك، انخفض الوقت المستغرق في إعداد المستندات بمقدار 21 ساعة للصادرات و32 ساعة للواردات، وانخفض الوقت اللازم للامتثال للوائح والإجراءات الجمركية من أجل التصدير بمقدار 19 ساعة.
- كما سهَّلت السلطات إنفاذ العقود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني يتيح تقديم الشكاوي الأولية إلكترونيا.

وعلاوة على الأداء الممتاز في حماية المستثمرين الأقلية، سجَّلت المملكة العربية السعودية أيضا أداء جيدا في مجالين من مجالات ممارسة أنشطة الأعمال وهما تسجيل الملكية، واستخراج تراخيص البناء. فعلى سبيل المثال، لا يستغرق تسجيل نقل الملكية سوى 1.5 يوم فقط في المملكة، ولا يتم هذا الإجراء بسرعة أكبر من ذلك إلا في بلدين في العالم هما جورجيا ونيوزيلندا. ويجري أيضا نقل الملكية بدون أي تكلفة في المملكة، وهو وضع لا مثيل له إلا في أربعة بلدان أخرى في العالم. وحلت المملكة في المركز الرابع والعشرين في التصنيف العالمي في مجال تسجيل الملكية.

وفي مجال استخراج تراخيص البناء، تستغرق الشركة 91.5 يوم للحصول على كل التراخيص والموافقات المطلوبة لبناء مستودع في المملكة العربية السعودية، يُكلف ذلك 2.1% من قيمة المستودع بالمقارنة مع 137 يوما و 4.7% في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واحتلت المملكة المركز السادس والثلاثين في الترتيب العالمي في مجال استخراج تراخيص البناء.

وبدأ تنفيذ قانون جديد للإفلاس في أغسطس 2018. لكن المملكة لم تتلق أي تقييم هذا العام وحلت في المركز 168 عالميا على مؤشر تسوية حالات الإفلاس حيث أن القانون تم سنه بعد موعد صدور تقرير هذا العام، ولم تتم بعد تسوية أي حالات تتعلق بإعادة التنظيم القضائي أو التصفية القضائية أو آلية إنفاذ الدَين في البلد.

المصدر / البنك الدولي

تيسير
Tayseer

إجراءات **أسهل**. أعمال **أفضل**.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نتطلع اليوم لتحسين إجراءات ممارسة الأعمال ورفع كفاءتها، فهذه الإصلاحات مجرد بداية، كن جزءا من التغيير وشاهد نمو وازدهار أعمالك في المملكة العربية السعودية.

مع أطيب التمنيات،

تيسير
Tayseer

زورونا

www.tayseer.gov.sa @TAYSEERgov

نسعد باستقبال ملاحظاتكم واقتراحاتكم على البريد الإلكتروني

info@tayseer.gov.sa @